دور بريطانيا وروسيا
في حلِّ الخلافات العثمانيّة – القاجاريَّة
بعد واقعة كربلاء (١٨٤٣-١٨٤٧م)

The British And Russian Role In The Settlement Of The Ottoman - Persian Disputes Post-Kerbala Incident (1843- 1847)

أ.د. عبد الله حميد العتابي

جامعة بغداد/ كلية التربية للبنات

By:-

Prof. Dr. ʿAbdullah Al-ʿAtābī.

University of Baghdad/

The College of Education For Girls.

السنة التاسعة/المجلد التاسع/العددان الأول والثاني (٣١-٣٢)
شهور ذي القعدة ١٤٤٣هـ/حزيران ٢٠٢٢م

الملخَّص

كانت مسألة ترسيم الحدود بين الدولَتين العثمانيّة والقاجاريّة مثار خلاف كبير بين الدولَتين على مدار عقود طويلة، وقد ظهرت متغيّرات وظروف في أوائل العقد الخامس من القرن التاسع عشر، بدت من خلالها حاجة الدولَتين لتسويّة مشاكلهما، ولاسيّما مشاكل حدود العراق الذي كان يرزح تحت السيطرة العثمانيّة. وقد تطرّقت الدراسة التي بين أيدينا إلى ذكر تلك المتغيّرات، وتحليل طبيعتها وأبعادها، وأثرها في صنع حالة من التوتر في العلاقات العثمانيّة القاجاريّة، ولاسيّما بعد اجتياح قوات نجيب باشا لمدينة كربلاء واستباحتها، والتوقف عند ردود الأفعال القاجاريّة اتجاه ذلك الاجتياح، والمباحثات الدوليّة بشأن واقعة كربلاء، من دون إغفال الدور الذي أدته الوسيطتان - بريطانيا وروسيا- خلال تلك المفاوضات؛ وهو دورٌ كان مراعيًا لمصالح كلٍّ منهما بطبيعة الحال، وفي الختام حلّلت الدراسة أثر نتائج الواقعة في مفاوضات(أرض روم) الثانية التي امتدت أربع سنوات، التي نجم عنها ترسيم حدود العراق الحديث.

الكلمات المفتاحية: بريطانيا وروسيا، الخلافات العثمانية القاجارية، واقعة كربلاء(١٨٤٣ -١٨٤٧ م)

Abstract.

The question of the demarcation of the Ottoman- Qajar Persians boarders could be considered as one of the great controversies between those two countries for long period of time. In the first decade of the fifth century, new circumstances appeared to show an urgent need to solve the problems by both of the neighboring states. In that constant dispute, the Iraqi boarders gained too much interest. This could be attributed to the fact that all of the parts of Iraq were under the Ottoman domination.

This research article, however, sheds lights over the developments of Ottoman- Qajar boundary settlement and its affection on the real tension in the relationships of the two states. So, after the overrun of Nağīb Pāša's forces of Kerbala town, there were many Qajar reactions to that brutal act. Therefore, the international discussions on the Ottoman- Persian boundary question did not ignore the Russian and British mediators through the negotiations that followed the episode of Nağīb Pāša in Kerbala. Consequently, this study tried to analyze the result of that severe incident on the negotiations of the second treaty of Arzroum which extended for four years and led to the demarcation of the modern Iraq boarders.

Key words:- The British And Russian, The Ottoman - Persian Disputes, Kerbala Incident (1843-1847).

المقدمة

حظيت واقعة كربلاء(١٩ كانون الأول ١٨٤٢ – ١٣ كانون الثاني ١٨٤٣) باهتمام كبير من لدن الباحثين، وتصدّت دراسات علميّة كثيرة لجوانب متعدّدة من الموضوع[١]، غير أنّ جوانب أخرى لتلك الواقعة مازالت بها حاجة إلى مزيدٍ من التقصّي والبحث والاستقراء؛ فالكشف عن أثر تلك الواقعة في ترسيم حدود العراق العثمانيّ، يُعدّ أساسًا جوهريًّا من الأسس التي ينبغي التركيز عليها في دراسة تاريخ العراق الحديث.

دارت إشكاليّة البحث حول تداعيات واقعة كربلاء عام ١٨٤٢م التي سرّعت من عقد مؤتمر(أرض روم)[٢]، ومن ثمَّ عقد معاهدة(أرض روم) الثانية[٣]، وهذا ما أثر بصورة مباشرة على ردود الفعل الدوليّة من كلّ ذلك، وبالأخص الموقف الرسميّ البريطانيّ والروسيّ، وما بذلوه من جهود دبلوماسيّة في سبيل منع اندلاع الحرب بين الدولتين القاجاريّة[٤] والعثمانيّة[٥].

وبغية عرض الموضوع بشكل علمي على وفق الأطر الأكاديميّة وتحقيق الوحدة بين مباحثه من الناحية المنهجيّة، تضمنت الدراسة مقدّمة وخمسة مباحث وخاتمة وقائمة مصادر.

تناول المبحث الأول: (ردود الأفعال القاجاريّة اتجاه واقعة كربلاء)، في حين تتبع المبحث الثاني(المباحثات العثمانيّة القاجاريّة بشأن واقعة كربلاء)؛ ولأنّ المصالح البريطانيّة كانت كثيرة في العراق فقد تطرق المبحث الثالث إلى(موقف اللورد ابردين من تسوية حدود العراق العثمانيّ عقب واقعة كربلاء)؛ ونظرًا

لتضخّم المصالح الروسيّة في إيران فقد درس المبحث الرابع(رؤية الكونت نسلرود لتسوية حدود العراق العثمانيّ عقب واقعة كربلاء)، وأخيرًا عالج المبحث الخامس(نتائج الواقعة وترسيم حدود العراق العثمانيّ).

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفيّ التحليليّ عبر تقصّي الوقائع والأحداث، وإعادة تركيبها بحيث يقوم على استقراء الأحداث ورصد تفاعلاتها في الصراع الدوليّ.

المبحث الأول: ردود الأفعال القاجاريّة اتجاه واقعة كربلاء:

كان لتعيين نجيب باشا واليًّا على بغداد(١٨٤٢ - ١٨٤٩) في منتصف عام١٨٤٢ أثر في احتدام وتيرة الصراع بين الدولة العثمانيّة والدولة القاجاريّة، فقد تشدّدت إدارة ولاية بغداد آنذاك في إجراءاتها الإداريّة الخاصّة بجباية الرسوم من الزائرين للعتبات المقدّسة في كربلاء وباقي مدن العراق المقدسة تشدّدًا بالغًا، وكانت تلك الإجراءات المتشدّدة التي وضعها نجيب باشا ذات طبيعة تَسمح بسوء الاستعمال من جانب الموظّفين القائمين على تطبيقها، وفي سياق متصل كان نجيب باشا مُصِرًّا على إعادة السيطرة العثمانيّة المباشرة على مدن العراق، وبالنظر لخصوصيّة كربلاء المقدّسة، فقد توقّع حصول أزمة دبلوماسيّة بين الدولَتين القاجاريّة والعثمانيّة؛ فسارع إلى الاتصال بالوكيل القاجاريّ في كربلاء الملّا عبد العزيز، والقنصل البريطانيّ الرائد تايلور **Taylor** في بغداد، وعلى الرغم من نصائح القنصل البريطانيّ الذي حاول اقناع نجيب باشا بمعاملة أهالي كربلاء باهتمام؛ غير أنّ نجيب باشا استدعى القوات العثمانيّة المرابِطة في المسيّب، وقوات بغداد، وبعض العشائر العربيّة الموالية له، فأعلن هجومه على المدينة بكتيبة من الفرسان مجهّزة بحوالي عشرين مدفعًا، فضلًا عن ثلاث كتائب من المشاة والقوات العشائريّة في ١٩ كانون الأول ١٨٤٢ م، وتمكّنت قواته في ١٣ كانون الثاني ١٨٤٣ م[٦] من الدخول إلى مدينة كربلاء واستباحتها نهبًا وقتلا[٧]، بحجّة فرض الأمن وجباية الضرائب، وقد واجهت قواته مقاومة شعبيّة من أهالي كربلاء، وصمدت أمام جيش منظّم وحديث قرابة شهر، وعلى أثر تلك الحادثة لقّب أهالي كربلاء نجيب باشا بـ(يزيد باشا)[٨].

كانت ردود أفعال القاجاريّين اتجاه ذلك العدوان شديدة؛ نظرًا لقدسيّة المدينة ومكانتها الروحيّة السامية في نفوسهم، فقد دعا الرأي العام القاجاريّ إلى الانتقام من العثمانيّين، وضمّ العتبات المقدسة في العراق إلى إيران؛ لعدم مراعاة العثمانيّين حرمة تلك العتبات، كما طالبوا بإبعاد سلطة العثمانيّين عن حكم المدن المقدسة، فضلًا عن عدم احترام الأسرة القاجاريّة، وذلك لوجود أمير قاجاريّ هو ظل السلطان[٩] ابن فتح علي شاه منفيًّا في كربلاء، وساكنًا فيها وقت الهجوم، فضلًا عن وجود جالية إيرانيّة كبيرة تقيم في كربلاء آنذاك قدر عددها القنصل الإيرانيّ في بغداد الملا عبد العزيز خان بعشرة آلاف إيرانيّ[١٠].

عَمَّ الحزن والأسى أرجاء إيران جراء واقعة كربلاء، وتملك الغضب الشاه القاجاريّ محمد شاه(١٨٣٤ –١٨٤٨ م)، حينما علم بها، وأعقب ذلك تحشيدات عسكرية بدأتها الدولة القاجاريّة على حدودها مع العراق، وردت عليها الدولة العثمانيّة بخطوات مماثلة[١١].

بدأت بوادر الحرب تلوح في الأفق بين الدولَتيّن بسبب واقعة كربلاء؛ الأمر الذي أدّى إلى اضطراب الأوضاع في المنطقة، بشكل يهدّد العلاقات الدوليّة بأزمة خطيرة؛ يمكن أن نعزوها إلى تنامي المصالح البريطانيّة في العراق، وكذلك الحال بالنسبة للمصالح الروسيّة في إيران، وللحفاظ على مصالحها ضغطت كلٌّ من بريطانيا وروسيا على الدولَتين العثمانيّة والقاجاريّة، لإقناعهما بوقف أيّ تحركات عسكريّة واللجوء إلى المفاوضات في مؤتمر يعقد لتسوية المشكلة، وجاء طلب مشاركة بريطانيا وروسيا على أساس كونهما معنيتيّن بشكل مباشر بواقعة كربلاء لسقوط عدد من الرعايا الروس في أثناء عملية الاقتحام العسكريّ العثمانيّ لكربلاء، وبعض القتلى من رعايا بريطانيا من الهنود، دعا ذلك كلّه أن

السنة التاسعة/المجلد التاسع/العددان الأول والثاني (٣١-٣٢)
شهر ذي القعدة ١٤٤٣هـ/حزيران ٢٠٢٢م

تطلب الدولة القاجاريّة ومعها بريطانيا وروسيا من الدولة العثمانيّة في أوائل آذار ١٨٤٣ م عقد مباحثات؛ للوقوف على أسباب هذه الواقعة وما يمكن أن تُفضي إليه تداعياتها، وقد استجابت الدولة العثمانيّة لتلك الدعوة، لكن الذي يبدو أنّها كانت راغبة في أن يُبحث موضوع كربلاء في(أرض روم) ضمن المباحثات التي كان من المقرّر إجراؤها مع القاجاريّين[١٢]، وعليه تمّ الاتفاق على حضور ممثّلي بريطانيا وروسيا للمؤتمر؛ على أن يقتصر دورهم على الوساطة فقط من دون التدخل في الجدال أو اتخاذ القرار[١٣].

عدّ القاجاريّون واقعة كربلاء مشكلة كبرى في أهميّتها، وتداعياتها تفوق مشكلاتهم الأخرى مع العثمانيّين، وأرادوا بحثها معهم بشكل مستقل، ومن ثمّ عيّن القاجاريّون أحد دبلوماسيّيهم(الميرزا جعفر خان) لبحث مشكلة كربلاء فقط بحضور ممثلي بريطانيا وروسيا، غير أنّ الميرزا جعفر خان لم يكمل المهمّة التي أُنيطت به؛ بسبب ما قيل عن عدم تمكّنه من الوصول إلى(أرض روم)؛ نتيجة مرضه بعد خروجه من مدينة تبريز[١٤].

المبحث الثاني:

المباحثات العثمانيّة – القاجاريّة بشأن واقعة كربلاء:

غيّرت الدولة القاجاريّة موقفها المتشدّد بعد ذلك، نتيجة للضغوط البريطانيّة والروسيّة، ولربّما أدرك القاجاريّون ضرورة تسوية خلافاتهما المزمنة مع العثمانيّين بعد أن هدأت سَورَة غضبها لواقعة كربلاء؛ إذ أرسل القاجاريُّون وفدًا من مئتي شخص، وترأّس الوفد: الصدر الأعظم ميرزا تقي خان فراهاني[١٥]؛ المعروف(بأمير كبير)، للمشاركة في مؤتمر(أرض روم) الذي أُفتتح أعماله في ١٥ أيار ١٨٤٣ ومن أعضاء الوفد القاجاريّ رئيس الكتّاب ميرزا أحمد خان، وأحمد خان فرحاني، وجيراغ علي زنكنه، وآمر مدفعيّة الجيش جان داود كمترجم للوفد، في حين تألّف الوفد العثمانيّ من: أنور بيك رئيسًا للوفد، وكامل أفندي رئيسًا للكتّاب، ومن بكير باشا، ورشدي باشا مترجمًا، وزاعم آغا مساعد مترجم، وتشكّل الوفد البريطانيّ من العقيد ويليامز **Williams**، وروبرت كيرزون **R.Curzon** السكرتير الخاص للسفير البريطانيّ في العاصمة البريطانيّة، وجوزيف ديكسون **Dickson**، وزهراب**Zehrab**، وجمس ريد هاوس **james read House** بصفة(مترجمين). وكان على رأس الوفد الروسيّ المسيو تيتوف **Titov**، وضم في عضويّته العقيد دانيس **Danis**، وبرسفيركوف **Preservkov**، وموكفين **Mocin** بصفة(كاتبين)[١٦].

كانت واقعة كربلاء في مقدّمة المواضيع التي بُحثت في مفاوضات مؤتمر(أرض روم) الرباعية؛ مما تسبّب بصعوبة سير المفاوضات في الجلسات الأولى، ويبدو أنّ بعض تلك الصعوبات كان ناجمًا عن إصرار المفاوض العثمانيّ على تبنّي روايات للحادثة تختلف في كثير من تفصيلاتها وتحديدها عن أسباب الحادثة،

وتقديراتها للخسائر التي تسبّبت فيها بالأرواح والأموال عن الروايات الأخرى، ولاسيّما القاجاريّة، ومن الواضح إنّ التصوّر العثمانيّ للحادثة جاء اعتمادًا على ما جاء في تقرير القائد العسكريّ العثمانيّ سعد الله باشا الذي اقتحم كربلاء[١٧].

تبادل المندوبان القاجاريّ والعثمانيّ الاتهامات عندما بدأت المباحثات في واقعة كربلاء، وكاد المؤتمر أن يتوقّفَ بسبب احتدام الخلاف بين ممثّلي الدولَتين[١٨]، وقد لاقى الوفد القاجاريّ بشأن واقعة كربلاء في تلك الجلسات تعاطفًا من الوفدَين البريطانيّ والروسيّ، وقد بالغ القاجاريّون في تقدير أضرار رعاياهم جرّاء واقعة كربلاء، ولاسيّما في أعداد القتلى، في محاولة –على الأرجح – منهم للحصول على أكبر قدر من المكاسب من العثمانيّين، وتمحورت المطالب القاجاريّة بشأن واقعة كربلاء بعدة محاأمورور أبرزها:

١ –اعتذار الحكومة العثمانيّة عمّا حصل في كربلاء.

٢ –إعادة إعمار ما خُرِّب من العتبات المقدّسة خلال الاعتداء العثمانيّ على كربلاء.

٣ –تُعامل السلطات العثمانيّة المقيمين القاجاريّين في كربلاء معاملة لائقة، ولا تفرّق بينهم وبين المواطنين العثمانيّين على أساس مذهبيّ.

٤ –تعويض الحكومة العثمانيّة للمتضررين من الواقعة.

٥ –تهديد نجيب باشا بإقالته من منصبه في حال تكراره الاعتداء على كربلاء.

حيال ذلك، أعلن الوفد العثمانيّ استجابته لبعض المطالب القاجاريّة، ووعدوا بتنفيذها؛ إذ أبلغ رئيس الوفد العثمانيّ نظيره القاجاريّ بأنّ الحكومة العثمانيّة ستوجّه اعتذارًا للحكومة القاجاريّة توضّح فيه عدم رضاها عن العمليات الحربية التي قامت بها القوات العسكريّة بقيادة نجيب باشا في كربلاء، وأسفها لحدوثها، وأنّها ستقوم بتقديم تعويضات مناسبة للمتضرّرين من تلك الواقعة[١٩].

بيّن الجانب البريطانيّ بلحاظ مصالحه في العراق أنّ طرح موضوع واقعة نجيب باشا وأثرها على أهالي كربلاء يُعدّ تدخّلًا سافرًا في الشأن الداخليّ العثمانيّ[٢٠].

ولغرض تسوية تداعيات الواقعة على العلاقات الدوليّة، تم تشكيل لجنة ثلاثيّة(عثمانيّة – بريطانيّة – روسيّة)؛ لدراسة ملابسات واقعة كربلاء، وتقديم تقرير عنها[٢١]، وعلى الرغم من تحفّظات ميرزا تقي المندوب القاجاري، إلّا أنّه رضخ في نهاية الأمر، ووافق على ذلك[٢٢].

كانت واقعة كربلاء أزمة دوليّة بما تعنيه الأزمة من نتائج؛ لذلك اختار كاننك السفير البريطانيّ في الأستانة، الكولونيل فارانت **Colonel Farrant** الموظف في السفارة البريطانيّة في طهران للتحقيق في واقعة كربلاء، ومن المهمّ الإشارة إلى أنّ الوكيل السياسيّ البريطانيّ في بغداد الكولونيل تايلور قد هنّأ نجيب باشا على احتلاله كربلاء من دون إبلاغ كاننك؛ الأمر الذي أثار امتعاض الأخير، وهو ما يفسِّر عدم اختياره لتايلور لفقدان الأخير–تايلور– الحياديّة والنزاهة، وفي السياق نفسه، وافق سفير روسيا في الأستانة المستر بوتنيف **potneive** على تكليف فارانت بتمثيل روسيا في تلك اللجنة؛ لاستقصاء الحقائق هناك، في حين بعَثت الدولة العثمانيّة نامق باشا مندوبًا إلى كربلاء[٢٣].

قدّم فارانت تقريره إلى المؤتمر، وحدّد فيه عدد القتلى بعدم تجاوزه خمسة آلاف، قُتل منهم ثلاثة آلاف داخل المدينة المقدّسة، ومعظمهم من العرب وليس من الإيرانيّين، وأنّ آلافًا من الإيرانيّين قد فرّوا من كربلاء قبل احتلال العثمانيّين لها، أمّا خسائر رعايا بريطانيا فقد قُتل ثلاثة من الزوّار الهنود من مملكة أواد، وفُقِد حوالي(٢٠ إلى ٣٠) من الزوار البنجابيّين، ومن زوار أهل كشمير، وأعلن فارانت

السنة التاسعة/المجلد التاسع/العددان الأول والثاني (٣١-٣٢)
شهر ذي القعدة ١٤٤٣هـ/حزيران ٢٠٢٢م

في تقريره أيضًا مقتل زائرٍ واحدٍ فقط من الرعايا الروس في تلك الواقعة، بعكس ما قيل من قبل من أنّ عددًا من الرعايا الروس لقوا حتفهم في أثناء الواقعة المشؤومة[٢٤].

أمّا تقرير نامق باشا فقدّر عدد القتلى في المدينة بحوالي(٢٥٠) قتيلًا منهم(١٥٠) إيرانيًا، في حين خسر العثمانيون(٤٠٠) قتيل و(٢٠٠) جريح[٢٥].

إن مقارنة متواضعة بين التقريرَين توضّح بما لا يقبل الشكّ زيف تقرير المندوب العثمانيّ، وعدم دقّته وتوازنه، ولاسيّما إذا ما عرفنا أن الموقف البريطانيّ كان داعمًا للدولة العثمانيّة في صراعها مع الدولة القاجاريّة؛ للحفاظ على مصالحها في العراق، إذ جعل قتلى العثمانيين أكثر عددًا من شهداء أهالي كربلاء، وأظهر رقمًا كبيرًا بعدد القتلى من القاجاريّين؛ لإيهام المؤتمر بأنّ هناك تدخّلًا قاجاريًّا في كربلاء.

خشيَت الدولة العثمانيّة من توسّع النفوذ القاجاريّ في كربلاء، وطُرِحت على مائدة المفاوضات موضوع الأراضي والعقارات المملوكة للرعايا القاجاريّين في كربلاء، أو العثمانيّين من التبعيّة القاجاريّة، وأعلنت أنّها بصدد التخطيط لشراء تلك الأراضي والعقارات، ويبدو أنّ العثمانيّين قد خشوا من توسّع النفوذ القاجاريّ في كربلاء، نتيجة امتلاك هؤلاء وأولئك للأراضي والعقارات في كربلاء، ومن احتمال نشوء مشاكل جديدة من جراء ما قد ترتبه الدولة القاجاريّة لنفسها من حقوق على أساس هذه الملكيّة. وعلى الأرجح أنّ المفاوض العثمانيّ قد تخلّى عن هذا المقترح بعد المداولة مع والي بغداد نجيب باشا؛ إذ اعتقد نجيب باشا أنّ خزينة ولاية بغداد غير قادرة على رصد الأموال الكافية لشراء الأراضي والعقارات، وكتب إلى ناظر الماليّة وعبّر عن استحالة تنفيذ عمليّة الشراء، ولاسيَّما أنّ ولاية

بغداد كانت بصدد صرف تعويضات المتضرّرين من واقعة كربلاء؛ فضلًا عن أنّ الواقعة نفسها قد أرهقت خزانةَ الولاية، وخشى نجيب باشا من أنّ شراء ممتلكات القاجاريّين والعثمانيّين من التبعيّة القاجاريّة في كربلاء قد يؤخِّر موضوع تحسين العلاقات بين البلدين، وعقد معاهدة مع القاجاريّين، ولاسيّما بعد التوتر الكبير الذي حدث بينها وبين الدولة العثمانيّة بعد واقعة كربلاء[٢٦]

المبحث الثالث:

موقف اللورد أبردين من تسوية حدود العراق العثمانيّ:

لقد استغلت كلّ من بريطانيا وروسيا واقعة كربلاء، والأزمة التي نشبت على إثرها، ووصول الأزمة إلى منعطفٍ خطيرٍ بتحشيد القوّات القاجاريّة والعثمانيّة على الحدود بين البلَدَين، ووصول الدولَتين لحافّة الحرب، وللحفاظ على مصالحها الحيويّة في الدولَتَين القاجاريّة والعثمانيّة من احتمال اندلاع حرب؛ لذا سعت إلى عقد مؤتمر(أرض روم) لتسوية المشكلات الحدوديّة بين الدولَتَين، وتجنُّب اندلاع أيّ حرب قادمة نتيجة لمشكلة محليّة قد تضرّ بنفوذ بريطانيا وروسيا في المنطقة؛ لذا عملت بريطانيا وبكلّ قوّة على التفاهم مع روسيا؛ لعقد تسوية شاملة بهذا الشأن، وجرت اتصالات على أعلى المستويات بين اللورد أبردين **Aberdeen** وزير خارجيّة بريطانيا، والكونت نسلرود **Nslod** وزير خارجيّة روسيا؛ لحسم الخلافات العثمانيّة القاجاريّة، تلخّصت مطالب الدولة القاجاريّة بما يأتي[٢٧]:

١- حقها في اختيار حاكم السليمانية.

٢- استعادة القاجاريّين للعشائر الكرديّة التابعة لها كافة.

٣- ترسيم الحدود على وفق النصّ الفارسيّ لمعاهدة زهاب ١٦٣٩ .

٤- منح القنصل القاجاريّ في الأستانة الحقوق نفسها للقناصل الأوربّيين.

٥- التعويض عن حوادث كربلاء.

٦- تسليم الأسرى القاجاريّين اللاجئين إلى الدولة العثمانيّة.

٧– إلغاء الضرائب المفروضة على الإيرانيين في الأراضي العثمانيّة كباقي الرعايا الأجانب، ماعدا الرسوم الكمركيّة ومقدارها ٤٪ من قيمة البضاعة.

٨– تحديد المبالغ التي تجبى من الفرس في الكرنتينة(المحجر الصحي).

٩– السماح للإيرانيّين بممارسة التجارة الخارجيّة على قدم المساواة مع الرعايا العثمانيّة.

١٠– تحديد ضريبة المركز المفروضة على العشائر الإيرانيّة في الأراضي العثمانيّة.

١١– حماية الرعايا الإيرانيّين المقيمين في الدولة العثمانيّة؛ حجّاجًا كانوا أو زوّارًا أو تجّارًا.

١٢– إلغاء التفرقة بين حقوق الشيعة والسنّة أمام المحاكم العثمانيّة.

١٣– حقّ زواج الرعايا الإيرانيّين من الرعايا العثمانيّين.

١٤– حقّ إقامة مساجد للشيعة خاصة بهم في أراضي الدولة العثمانيّة.

في حين انحصرت مطالب العثمانيّين بالآتي[٢٨]:

١– تكون مدينة المحمّرة وكلّ ما هو غربيّ نهر قارون وفروعه تابعة للدولة القاجاريّة.

٢– تسوية سنجق زهاب.

٣– تسوية خلافات الحدود على وفق النصّ العثمانيّ لمعاهدة ١٦٣٩ .

٤– إعادة العشائر العثمانيّة التي عبرت الحدود إلى فارس.

٥– التفاهم على مستقبل العشائر النازلة في الحدود بين الدولَتَين.

٦– انتماء الدولة القاجاريّة إلى معاهدة بلطة ليمان[٢٩].

٧– الإبقاء على مالم يُعدّل من مواد معاهدة(أرض روم) الأولى ١٨٢٣ ساريًا المفعول.

٨– أن تقدّم الدولة القاجاريّة تعويضات مناسبة عن تعدِّياتها على الأراضي والممتلكات العثمانيّة.

كان من الواضح أنّ مطالب العثمانيّين أقلّ عددًا وأكثر تعقيدًا وخطورة، وأنّ هناك تباينًا كبيرًا بين مطالب القاجاريّين والعثمانيّين؛ لذلك مارست بريطانيا وروسيا على الدولَتَين الإسلاميَّتَين ضغطًا كبيرًا لتسوية المشكلات الحدوديّة العالقة بينهما.

أدّت الدبلوماسيّة البريطانيّة بزعامة أبردين أثرًا مهمًّا في تحويل دور الوساطة إلى فرض مسوّدة معاهدة بين الطرفَين بما يتوافق مع أهداف بريطانيا في العراق، وفي الوقت نفسه سعت إلى تأصيل المكانة الدبلوماسيّة لروسيا في البلاط القاجاريّ.

أطلقت الدبلوماسيّة البريطانيّة يدها في وضع تسوية شاملة بالتفاهم مع سفارة روسيا في العاصمة العثمانيّة، وبغية إرضاء السفارة الروسيّة تم الاتفاق على مبدأ يُطبّق في العلاقات بين الدولَتَين القاجاريّة والعثمانيّة لغاية نهاية المباحثات[٣٠].

تركز ذلك المبدأ في الحفاظ على الوضع الـراهـن(**Status quo**)، وهدوء العلاقات القائمة بين الدولَتَين؛ فلا تتحرّكان عسكريًّا حتى لا يتغيّر الوضع القائم[٣١]، وكانت وجهة نظر اللورد أبردين وزير خارجيّة بريطانيا لسفيره في الأستانة كانينك **Cannak** على النحو الآتي[٣٢]:

١- اتّخاذ مبدأ الاحتلال الفعليّ(**Vti possidetis**) عند تحديد التبعيّة على أن لا يكون ذلك المبدأ مطلقًا؛ إذ ينبغي أن يُؤخذ بالحسبان بعض التعديلات غير الجوهريّة عند تطبيقه؛ فعلى ضوء ذلك يمكن تسوية مشكلة السليمانيّة لصالح الدولة العثمانيّة، ومشكلة المحمّرة لصالح الدولة القاجاريّة، ومعها الشاطئ الشرقيّ لشطّ العرب.

٢– استغل أبردين ما نتج عن واقعة كربلاء لتسوية موضوع زهاب، فاعتقد أبردين أن الاحتلال القاجاريّ لها جاء قبل عقدَين من الزمن، وهو نتاج احتلال قاجاريّ لأرض عثمانيّة(١٨٢١–١٨٢٩) وبسبب الحروب العثمانيّة المصريّة(١٨٣١– ١٨٤٠) عجزت الدولة العثمانيّة عن استعادتها بالقوّة؛ فضلًا عن أنّ(زهـاب) كانت موضوعًا لمفاوضات متتابعة في السنوات الأخيرة، وعليه اقترح أبردين تقسيم المنطقة بين الدولَتَين؛ بأن تُعطى(كرند) للقاجاريّين، وما يقع غربًا ابتداء من زهاب وانحدارًا من الجبال ونحو السهول الغربيّة للدولة العثمانيّة.

٣– أبدى أبردين موافقته على مقترح كاننك لتحديد الحدود بين الدولَتَين على طول شطّ العرب مع مراعاة الأخذ بمبدأ التبعيّة والظروف التي تتحكّم في أجزاء الحدود الأخرى[٣٣].

٤– التعويضات: تعلن الدولتان عن تخلّيهما عن مطالبتهما المالية.

٥– الحقوق القنصليّة والدينيّة والتجاريّة: إعلان حرّيّة رعايا الدولة القاجاريّة في زيارة العتبات المقدّسة في العراق من دون ايّة معوّقات وبرعاية عثمانيّة مناسبة؛ في حين تُعدّل الضريبة الجمركيّة في ضوء السعر الجاري فعلًا، امّا ضريبة الرعيّ فتتمّ تسويتها بالاتفاق بين الدولَتَين.

السنة التاسعة/المجلد التاسع/العددان الأوّل والثاني (٣١-٣٢)
شهر ذي القعدة ١٤٤٣هـ/حزيران ٢٠٢٢م

المبحث الرابع:

رؤية الكونت نسلرود لتسوية الحدود العراقية العثمانيّة:

استغل نسلرود الحراك الذي نتج من واقعة كربلاء، وعرض وزير خارجيّة روسيا وجهة نظر مختلفة تتواءم مع تطلّعات الدولة القاجاريّة، وتمثّل ذلك في الآتي[٣٤]:

١- الدولة القاجاريّة ترى في منح نصف زهاب للدولة العثمانيّة ظلمًا للجانب القاجاريّ، ولا سيّما أنّ روسيا تعتقد أنّ الدولة العثمانيّة في موقف ضعيف، وعليهم تسليم منطقتي زهاب والمحمّرة.

٢- رأى نسلرود أنّ إرغام القاجاريّين على الانسحاب من جزء من زهاب يتطلّب من الدولَتَين الوسيطتَين ممارسة دبلوماسيّة الفرض بالقوة.

دفعت تلك الملاحظات إلى أن يطلب وزير خارجيّة بريطانيا من كاننك السفير البريطاني في الأستانة إقناع السلطان العثمانيّ بقبول مبلغ من المال يدفعه القاجاريّون مقابل التنازل نهائيًّا عن زهاب للدولة القاجاريّة، غير أنّ كاننك وجد صعوبة في تسوية مشكلة زهاب؛ فاعتقد في نهاية الأمر أن تقسيمها خير من إعطائها كلّها للقاجاريّين، وتمكّن من إقناع السفير الروسي في الأستانة بمقترح التقسيم، وأن يتولّيا دبلوماسيّة القوة على الدولَتَين الإسلاميّتَين[٣٥].

المبحث الخامس:

نتائج الواقعة وترسيم حدود العراق العثمانيّ:

التقى كاننك وتيتوف، وبعد سلسلة من الاجتماعات وضعت السفارتان البريطانيّة والروسيّة مسوّدة معاهدة كُتبَت من نسختَين، وأُرسلَت إلى حكومتَي طهران والأستانة[٣٦].

كان موقف العثمانيّين سلبيًّا اتجاه ذلك، وأرسلوا باخرة عسكريّة مسلّحة إلى مدخل الحفّار[٣٧]، وافتعلت أزمات حدوديّة، ودُبِّر حرقُ بيت المندوب القاجاريّ ميرزا تقيّ لإجباره على الانسحاب من(أرض روم)، وعدم إكمال توقيع المعاهدة، وطالب العثمانيّون أيضًا بنقل المفاوضات إلى الأستانة؛ غير أنّ كاننك حذّر وزير خارجيّة الدولة العثمانيّة رشيد أفندي من تصرّفات دولته؛ بأنها مضيعة للوقت[٣٨].

وتحت إصرار الباب العالي العثمانيّ عالي باشا عُقد مؤتمر في ٢٤ كانون الثاني – ٥ شباط ١٨٤٦ حضره كلٌّ من سفير بريطانيا في الأستانة كاننك، وسفير روسيا تيتوف، ورشيد باشا وزير خارجيّة الدولة العثمانيّة، وكانت الغاية من عقد المؤتمر الوصول إلى صيغة نهائيّة لمعاهدة مقترَحَة من جانب بريطانيا وروسيا[٣٩].

رفض السفيران البريطانيّ والروسيّ التعديلات التي طالبَ بها وزير خارجيّة الدولة العثمانيّة[٤٠]، وقرّرا فرض مسوّدة المعاهدة على الطرفَين، وسمِّيَت معاهدة(أرض روم الثانية).

ومهما يكن الأمر فقد نصَّت المادة الثانية على وجوب تعهّد الحكومة القاجاريّة بالانسحاب من جميع الأراضي المنخفضة في غرب زهاب[٤١]، وتتعهّد الحكومة

العثمانيّة بتبعيّة شرق زهاب للقاجاريّين[٤٢]، وبذا تمّت تسوية موضوع سنجق زهاب الذي امتدّ ٢٥ عامًا، ويُعتقد أنّ ذلك التقسيم كان عادلًا؛ فأصبحت الأقاليم الجبليّة المكمّلة للهضبة الإيرانية للقاجاريين، والسهول ظلّت في حوزة العراق؛ وذلك لارتباطها بداخل العراق أكثر من ارتباطها بداخل بلاد فارس.

ونصّت مسوّدة المعاهدة على اعتراف الدولة العثمانيّة بالسيادة القاجاريّة على مدينة المحمّرة وميناءها، وجزيرة عبادان، والأراضي الواقعة على الضفّة الشرقيّة من شطّ العرب من مصبّه إلى اتصال حدود الدولَتَين قرب المحمّرة(عند التقاء نهر الكارون بشط العرب)، وفي الوقت نفسه تتنازل الدولة القاجاريّة عن ادعاءاتها في مدينة السليمانية، وعدم التدخّل في شؤون العراق العثمانيّ[٤٣].

واتفق الطرفان على تشكيل لجان مشتركة من الجانبَين المتعاقدَين لتسوية المشكلات التي تنشأ بين البلَدَين، وعلى تبادل تسليم المجرمين والفارّين[٤٤]، وتُعدّ حماية الزوّار من أبرز نتائج الواقعة، إذ نصّت المعاهدة على أن تلتزم الدولة العثمانيّة بحماية الزوار الإيرانيّين للمراقد المقدسة في العراق من أيّ اعتداء؛ للحفاظ على العلاقات السلميّة بين البلَدَين[٤٥].

الخاتمة

أثارت واقعة كربلاء أزمة كبرى في العلاقات الدوليّة، وكادت أن تندلع حرب قاجاريّة – عثمانيّة، غير أن التدخّل الأوربيّ ساعد في تحجيم المشكلة؛ إذ إنّ الواقعة المشؤومة التي تسبّب بها الوالي العثمانيّ نجيب باشا كانت سببًا في انعقاد مؤتمر(أرض روم).

لقد توصّل البحث إلى عدد من الاستنتاجات التي يمكن اجمالها بالآتي:

١ – كانت الواقعة المشؤومة سببًا في التسرع في انعقاد مؤتمر(أرض روم) على وجه السرعة.

٢ – كان احتلال القاجاريّين للمحمّرة، واستنفار الجيوش على الحدود العراقيّة، والهجوم على السليمانيّة قد ساعد إلى حدٍّ كبير بالحصول – وبموجب مقرّرات المؤتمر – على اعتراف عثمانيّ ودوليّ ولأول مرة بتبعيّة المحمّرة ودلتا الكارون لها، وعلى جزء من سنجق زهاب، وهي أراضٍ كانت تابعة للعراق العثمانيّ.

٣– لم تجنِ كربلاء شيئًا من المؤتمر الذي عُقِد بسبب الواقعة التي طالت سكّانها وزوّارها؛ فلم تُدفع تعويضات للمدينة، ولم يُعفَ الوالي السيّئ الصيت نجيب باشا من ولاية بغداد؛ بل تم التشبث ببقائه في منصبه.

٤ – كانت واقعة كربلاء نهاية للتبعيّة اللامركزيّة لمدينة كربلاء لولاية بغداد، وبداية للحكم العثمانيّ المباشر عليها؛ الذي بدأ باختيار قاضٍ من المذهب الحنفيّ لأهالي كربلاء الشيعيّة المذهب، وخطيب حنفيّ يدعو للسلطان العثمانيّ في صلاة الجمعة.

٥- كان من الواضح أنّ الدول الأوربية المتمثّلة ببريطانيا وروسيا حوّلت مسألة محليّة، كواقعة كربلاء إلى مؤتمر دوليّ؛ إذ عرضت وساطتها لتتحوّل الوساطة الأوربيّة إلى دبلوماسيّة القوة؛ لغرض فرض المعاهدة على الدولَتَين الإسلاميّتَين للحفاظ على مصالحهما في العراق وإيران.

٦- كان الخاسر الأكبر في المؤتمر العراق؛ إذ وُضِعت المصالح العثمانيّة فوق مصالح العراق، وسُوِّيت مشكلات الدَّولة العثمانية مع القاجاريين على حساب العراق.

٧- لم تضع الأطراف المتشاركة في المؤتمر(الدولة القاجاريّة والدولة العثمانيّة وبريطانيا وروسيا) مصالح العراق في الحسبان، بل كانت تبحث عن حلول في إطار غاياتها التوسعيّة، ولاسيّما من الجانب البريطاني.

٨- لم تشرك الدولة العثمانيّة أيّ طرف من العراق في مؤتمر(أرض روم)؛ الأمر الذي جعل العراق يدفع في أوقات لاحقة أثمان أخطاء مريعة ارتكبتها الدولة العثمانيّة.

٩- كان من الواضح أنّ بريطانيا قد دأبت منذ حركة التوسّع المصريّ في الشام ونجد والخليج العربي على منع الدولَتَين القاجاريّة والعثمانيّة من الدخول في حرب بينهما؛ حتى لا تتعرّض المنطقة لهزّات سياسيّة أو عسكريّة شديدة من شأنها أن تقلب موازين القوى في الشرق الأوسط؛ لذا سعت بريطانيا إلى تحويل أزمة كربلاء إلى مجال الدراسة والمفاوضة والمساومة والضغط الدبلوماسيّ؛ حتى تتلاشى نُذُر الحرب، وتُحلّ الأزمة.

١٠- إنَّ المصالح الخاصّة كان يحدّدها في كثير من الأحيان مواقف كلٍّ من بريطانيا وروسيا، وتصرّفاتها حيال القضايا والمواضيع التي تُبحَث على طاولة المفاوضات.

الهوامش

١. يُنظر: إحسان علي سعيد علي الغريفي وعلاء حسين أحمد آل طعمة، واقعة الوالي العثماني محمد نجيب باشا وأثرها على أهالي مدينة كربلاء المقدّسة، مجلة تراث كربلاء، العتبة العباسية المقدسة، المجلد ٢، العدد ٣، ٢٠١٥، ص ٩٧–١٢١.

٢. لمزيد من التفاصيل عن مؤتمر(أرض روم). ينظر: فلاح شاكر أسود، الحدود العراقيّة الإيرانيّة: دراسة في المشاكل القائمة بين البلدَين، بغداد، ١٩٧٠؛ شاكر صابر الضابط، العلاقات الدوليّة بين العراق وتركيا، بغداد، ١٩٥٠.

٣. لمزيد من التفاصيل عن معاهدة(أرض روم) الثانية: شاكر صابر الضابط، العلاقات الدوليّة ومعاهدات الحدود بين العراق وإيران، دار البصريّ، بغداد، ١٩٦٦، ص٤٨.

٤. لمزيد من التفاصيل عن الدولة القاجاريّة؛ يُنظر: كمال مظهر أحمد، دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، بغداد، ١٩٨٥.

٥. لمزيد من التفاصيل عن الدولة العثمانيّة. ينظر: يلماز اوزتونا، تاريخ الدولة العثمانيّة، ترجمة عدنان محمود سلمان، المجلد الأول، مؤسسة فيصل، إستانبول، ١٩٨٨.

٦ A.H.Layard، Early adven tures in Persia، London، 1987، P.P.3

٧. ويتّهم المؤرخ معتمد بأن نجيب باشا هو من أصدر أوامر قتل أهالي كربلاء. محمد فيرياد معتمد، تاريخ روابط سياسي إيران وعثمانى، جلد دوم، از انتشارات كتابخانه ابن سينا، جاب اتحاد، د.ت، ص٣٣–٥٠.

٨. جميل موسى النجّار، معاهدة(أرض روم) الثانية بين الدولة العثمانيّة وإيران، دراسة لعلاقات الدولَتين خلال حقبة تبلور المعاهدة ١٨٤٣ – ١٨٤٨، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانيّة، العدد٢، المجلّد ٦، السنة السادسة، ٢٠١١، ص ١–٥.

٩. ظلّ السلطان: هو حسين علي ميرزا، الابن الثاني لفتح علي خان، أعلن نفسه شاهًا في ١٤ تشرين الثاني ١٨٣٤ بعد وفاة والده فتح علي شاه، انكسر جيشه أمام جيش ولي العهد محمد مرزا بن عباس مرزا بن فتح علي شاه والمدعوم من بريطانيا وروسيا، وتُوّج مجمد ميرزا شاها في ٢٢ كانون الثاني ١٨٣٤، وزُجّ ظلّ السلطان في السجن في قلعة أردبيل، وبقى فيها مع عدد من الأمراء القاجاريّين لمدة(١٢) شهرًا حتى

تمكن من الفرار من السجن، ولجأ إلى روسيا وطلب مقابلة القيصر نيقولا الأول لدعمه، إلا أنَّ القيصر امتنع عن تقديم المساعدة، ورفض السلطان عبد المجيد دعمه، وحصل على مرسوم لحج بيت الله الحرام، فاضطر إلى مغادرة إسطنبول والتوجّه إلى العراق والاستقرار في كربلاء. ينظر: علي جواد كاظم، إيران في عهد محمد شاه ١٨٣٤-١٨٤٨، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الإنسانية، ٢٠٠٨، ص ٥٩-٦٠.

١٠. جميل موسى النجّار، المصدر السابق، ص ١-٥.

١١. المصدر نفسه، ص ١-٥

١٢. داريوش رحمانيان، ثريا شهسواري، "مسئله اتباع ايرانى در عتبات عاليات بعد از معاهده ارزروم دوم وبازتاب ان در مناسبات ايران وعثمانى"، مجله، مطالعات تاريخى فرهنگى، پژوهش نامه انجمن ايرانى تاريخ، سال سوم، شماره يازدهم، بهار ١٣٩١، ص٤٤.

١٣. المصدر نفسه، ص ٤٤.

١٤. المصدر نفسه، ص ٤٦.

١٥. ولد محمد تقي خان عام ١٨٠٧م وكان والده طبّاخًا لدى ميرزا عيسى القائم قام الذي كان يشغل منصب الوزير الأعظم في عهد فتح علي شاه، وقد تولّى أمير كبير مناصب في العديد من دوائر الدولة والبلاط القاجاريّ، وفي عام ١٨٢٩ كان أحد أعضاء الوفد الذي زار العاصمة الروسيّة بطرسبورغ، عُيِّن أميرًا للنظام في آذربيجان لولي العهد عباس ميرزا، ووصل عام ١٨٤٨م إلى منصب الصدر الأعظم في عهد ناصر الدين شاه، توفّي في عام **1962، Berkeley، Iran، Leonard، 1852Binder P P.103 -104**، فريدون آدميت، أمير كبير وإيران، جاب ششم، تهران، ١٣٦١، ص ١٩٧.

١٦. جميل موسى النجّار، معاهدة(أرض روم) الثانية بين الدولة العثمانيّة وإيران، ص ١-٥.

١٧. داريوش رحمانيان، ثريا شهسواري، ص٤٦.

١٨. علي أصغر شميم، إيران در دوره سلطنت قاجار، قرن سيزدهم ونيمه أول قرن جهاردهم، جاب سوم، انتشارات زرياب، تهران، ١٣٨٤، ص٣١١.

١٩. جميل موسى النجّار، معاهدة(أرض روم) الثانية بين الدولة العثمانيّة وإيران، ص ١–٥.

٢٠. A.H.Layard، Op.cit، p385-

٢١. جميل موسى النجار، معاهدة(أرض روم) الثانية بين الدولة العثمانيّة وإيران، ص ١–١٥.

٢٢. عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داوود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٨، ، ص٣٣٧.

٢٣. جميل موسى النجّار، المصدر السابق، ص ٨.

٢٤. عبد العزيز سليمان نوار، الشعوب الإسلامية، دار النهضة العربية، ١٩٩١، ص ٣٩٦– ٤٠١.

٢٥. ج ج. لوريمر، دليل الخليج العربي، ج٤، قسم الترجمة بمكتب أمير دولة قطر، مطابع علي بن علي، الدوحة، د. ت، ص ٢٠٣١– ٣٠٣٢.

٢٦. عبد العزيز سليمان نوار، العلاقات العراقيّة – الايرانيّة، دار الفكر العربيّ، القاهرة، ١٩٧٤، ص١٢٠– ١٢٢.

٢٧. جميل موسى النجّا، العلاقات العثمانيّة الإيرانية تطوراتها وتأثير العراق العثمانيّ فيها وانعكاسها عليه ١٨٢٣–١٨٧٥، بيروت، ٢٠١٦، ص ١١٩.

٢٨. المصدر نفسه، ص ١١٩.

٢٩. المصدر نفسه، ص ١١٩.

٣٠. معاهدة بلطة– ليمان: معاهدة تجارية وقعت بين بريطانيا والدولة العثمانيّة في ١٦ اب ١٨٣٨، منحت في ضوئها بريطانيا امتيازات تجارية كثيرة في ولايات الدولة العثمانيّة، وعُدَّت المعاهدة عهدًا جديدًا تمثَّل بزيادة تغلغل مصالح بريطانية في الدولة العثمانيّة.

٣١. Aself- governing- Alien Repulic، India Office Records، Political and Secret Department، Letter from political Agentat Baghdad، Vol.13، p.147. Lord Aberdeen to Sir S.Conning، January 7، 1847، Foreign Office، Doc، No.424.

٣٢. C.Canning to Aberdeen، April 27، 1844، Foreign Office، Doc، No.424.

من المهمّ الإشـارة إلى أنَّ أول مشروع بريطانيّ لترسيم الحدود العراق العثمانيّ كان قـد وضعه لايارد، وفي هذا المشـروع جعل لايارد المحمّرة تابعـة للدولة العثمانيّة، وجعل نهر بهمشـير -المنفـذ المائيّ الوحيد للدولـة القاجاريّة في عربسـتان مؤكدًا أنّ الحفـار قنـاة اصطناعية معترضا علـى أي حق- للقاجاريّين في الملاحة في شـطّ العرب؛ لأنّ بهمشـير في منظوره يسـدّ حاجات إيران كمنفذ لها إلى الخليج العربي، وكان كاننـك مقتنعًا بوجهة نظر لايارد، ورشّـحه ليمثّل بريطانيا فـي اللجنة الرباعيّة، واسـتغلت الدولـة العثمانيّة مشـروع لايارد، وضغطـت قدر طاقتها علـى الحكومة البريطانيّـة لتأخذ به، ولكن تحطّمت تلك المحـاولات أمام اعتراضات ابردين الذي كان مقتنعًا بوجهة النظر الروسـيّة الخاصّة بضمّ عربسـتان للدولة القاجاريّة، ويمكن تفسـير التوافق البريطانيّ الروسـيّ بسـعي بريطانيا إلى فتح منطقـة الكارون وجنوب شـرقي الدولة القاجاريّة للمشـروعات التجاريّة والملاحيّة، في حين أرادت روسـيا تأييد المطالب الفارسيّة بصفة عامّة، ينظر: A.H.Layard، Op.cit، p433-436

٣٣. Aberdeen to Canning، January 20، 1845، Foreign، Office، Doc، No.424.

٣٤. لمزيد من التفاصيل: جابر إبراهيم الراوي، الحدود الدوليّة ومشكلة الحدود العراقيّة الإيرانيّة، دراسة قانونيّة وثائقيّة، بغداد، ١٩٧٥، ص ٢٢٦-٢٢٨.

٣٥. Aberdeen to Canning، January 20، 1845، Foreign، Office، Doc، No.424.

٣٦. عبـد العزيـز سـليمان نـوار، العلاقـات العراقيـة الإيرانية. دراسـة في دبلوماسـية المؤتمرات مؤتمر(أرض روم)١٨٤٣ ١٨٤٤، الكويت، ١٩٧٤، ص١٢٢.

٣٧. احتجّـت الدولـة العثمانيّة مسـتندة إلى أنّ المحمّـرة تتبع البصرة التـي يفصلها عن الأراضـي الإيرانيّـة نهر الـكارون، وأنّ الحفّار الـذي تقع عليه المحمّـرة ليس منفذًا طبيعيًّـا لنهـر الكارون، وإنّما هـو قناة اصطناعية تابعـة للدولة العثمانيّـة، عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث، ص ٣٣٤.

٣٨. جابر الراوي، المصدر السابق، ص٢١٧- ٢٦٠.

٣٩. جميل موسى النجّار، معاهدة(أرض روم) الثانية بين الدولة العثمانيّة وإيران، ص١٨.

٤٠. جابر الراوي، المصدر السابق، ص ٢١٧-٢٦٠.

٤١. خان ملك ساسـانى، سياسـتكران دوره قاجار، جلد دوم، تهران، ١٣٣٨، ص ١٠٦ – ١٠٨؛ سياسة بلاد فارس الخارجية للفترة ما بين أزمتي هيرات ١٨٣١ ١٨٥٦"، ترجمة: جهاد صالح العمر ومحمد أحمد عبد الستار، جامعة البصرة، مركز الدراسات الإيرانية، د.ت؛ ص ٧٨ – ٧٩.

٤٢. **John A. Boyle، Persia. History and Heritage، London، 1978، p. 44.**

٤٣ داريوش رحمانيان، ثريا شهسوارى، بيشين، ص٤٨.

٤٤. المصدر نفسه، ص٤٨.

٤٥. جابر الراوي، المصدر السابق، ص ٢١٧–٢٦٠.

المصادر والمراجع

أولًا: الوثائق البريطانية غير المنشورة Office Foreign

1- Lord Aberdeen to Sir canning، January 7، 1847، Foreign Office، Doc، No.424..

2- C.Canning to Aberdeen، April 27، 1844، Foreign Office، Doc، No.424.

3- Aberdeen to Canning، January 20، 1845، Foreign، Office، Doc، No.424.

ثانيًا: الكتب العربية

١- جابر إبراهيم الراوي، الحدود الدوليّة ومشكلة الحدود العراقيّة الإيرانيّة، دراسة قانونيّة وثائقيّة، بغداد، ١٩٧٥.

٢- ج ج. لوريمر، دليل الخليج العربي، ج٤، قسم الترجمة بمكتب أمير دولة قطر، مطابع علي بن علي، الدوحة، د. ت.

٣- جميل موسى النجّار، العلاقات العثمانيّة الإيرانيّة تطوّراتها وتأثير العراق العثمانيّ فيها وانعكاسها عليه ١٨٢٣-١٨٧٥، بيروت، ٢٠١٦.

٤- عبد العزيز سليمان نوّار، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داوود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٨.

٥- عبد العزيز سليمان نوار، العلاقات العراقية الإيرانية، دراسة في دبلوماسيّة المؤتمرات مؤتمر(أرض روم) ١٨٤٣ ١٨٤٤، الكويت، ١٩٧٤.

٦- عبد العزيز سليمان نوّار، العلاقات العراقيّة - الإيرانيّة، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٤.

٧– مركز دراسات الخليج العربي، قسم الدراسات الفارسية، جامعة البصرة، سياسة بلاد فارس الخارجيّة للفترة ما بين أزمتَي هيرات ١٨٣١ ١٨٥٦»، ترجمة: جهاد صالح العمر ومحمد أحمد عبد الستار، د.ت.

ثالثًا: الكتب الفارسية

١ – خان ملك ساسانى، سياستكران دوره قاجار، جلد دوم، تهران، ١٣٣٨

٢– علي أصغر شميم، إيران در دوره سلطنت قاجار، قرن سيزدهم ونيمه أول قرن جهاردهم، جاب سوم، انتشارات زرياب، تهران، ١٣٨٤ .

٣– فريدون آدميت، أمير كبير وإيران، جاب ششم، تهران، ١٣٦١ .

٤– محمد فيرياد معتمد، تاريخ روابط سياسي إيران وعثمانى، جلد دوم، از انتشارات كتابخانه ابن سينا، جاب اتحاد، د.ت.

رابعًا: الكتب الأجنبية

1- Aself- governing- Alien Repulic، India Office Records، Political and Secret Department، Letter from political Agentat Baghdad، Vol.13.

2- A.H.Layard، Early adven tures in Persia، London، 1987..

3-Binder، Leonard، Iran، Berkeley، 1962.

خامسًا: المجلاّت

أ. العربيَّة

١ – جميل موسى النجّار، معاهدة(أرض روم الثانية) بين الدولة العثمانيّة وإيران، دراسة لعلاقات الدولَتَين خلال حقبة تبلور المعاهدة ١٨٤٣ – ١٨٤٨، مجلّة جامعة كركوك للدراسات الإنسانيّة، العدد ٢، المجل د٦، السنة السادسة، ٢٠١١.

ب. الفارسية

١ – داريوش رحمانيان، ثريا شهسوارى، «مسئله اتباع ايرانى در عتبات عاليات بعد از معاهده ارزروم دوم وبازتاب ان در مناسبات ايران وعثمانى»، مجله، مطالعات تاريخى فرهنگى، پژوهش نامه انجمن ايرانى تاريخ، سال سوم، شماره يازدهم، بهار ١٣٩١ .